



د.عودة الرويعي

## الرويعي: نتمن جهود الشعب البرلمانية وللكويت نظرة تقدير وتميز دولية

أعرب رئيس مجلس الأمة بالإبانة د.عودة الرويعي عن فخره واعتزازه الشديد بالإنجاز الذي تحققت للديبلوماسية البرلمانية في حصول البند الطارئ المقدم من الكويت عن القدس على التصويت الكاسح ليتم تبنيه من الاتحاد البرلماني الدولي. وتضمن الرويعي جهود الشعب البرلمانية لمجلس الأمة برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والنواب أعضاء الشعب إضافة إلى الأمانة العامة لمجلس الأمة. وتضمن الرويعي أن يكون ضمن الوفد البرلماني في جنيف للعمل مع بقية أعضاء الوفد في التنسيق والإعداد لمثل هذا الإنجاز الذي يصعب تحقيقه في غياب التنسيق والإعداد مع بقية الوفود البرلمانية الدولية الأخرى. وأكد الرويعي أن الوفود البرلمانية الدولية تنظر للكويت نظرة تقدير وتميز، مشددا على ضرورة استمرار ما تحققت للديبلوماسية البرلمانية.

## الغازمي: سحب مرسوم «دوائر البلدي» بصورته الحالية أو استجواب رئيس الوزراء

المحاصصة؟ مضيافا: هل المقصود هو التصادم بين القبيلة أو العائلة الواحدة؟ فنحن الآن في عام 2018 وحتى الآن البعض يفكر في توزيع الكراسي على العوائل والقبائل.

وشدد الغازمي على ضرورة أن يكون التوزيع وفقا للمحافظات أو التوزيع الجغرافي، معتبرا أن التوزيع اليوم بلا معايير واضحة وغير عادل.

وبين أن سكان منطقة صباح الأحمد مازالوا يصوتون في دوائرهم القديمة، مؤكدا أنه سيكون له موقف حازم ومواجهة وسيستخدم استجوابا إلى رئيس الوزراء إذا لم يسحب مرسوم الدوائر بصورته الحالية.



حمدان الغازمي



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

بسبب طريقة توزيع الدوائر. وتساءل: لماذا يتم توزيع المناطق على اساس

أن الحكومة لم تتعلم من المجلس الماضي الذي وصل الأمر فيه إلى التشابك بالأيدي

أعلن النائب حمدان الغازمي عن عزمه تقديم استجواب لسمو رئيس الوزراء إن لم يتم سحب المرسوم المتعلق بالدوائر الانتخابية للمجلس البلدي وتعديله وفقا للعدالة، مستغفريا توزيع الدوائر الانتخابية للمجلس البلدي بهذا الشكل.

وأشار الغازمي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إلى ضم منطقتي مبارك الكبير وجابر العلي إلى منطقة الصباحية رغم أنها محافظة الأحمدي في دائرة واحدة رغم أنه يفضلها عن بعضها البعض مناطق أخرى.

واعتبر الغازمي أن التوزيع غير عادل وغير منصف وفيه ظلم للأقلية والأغلبية الموجودة في الدوائر، معتبرا

## الحويلة لإنشاء مجمع للمحاكم في «مبارك الكبير»

الكبير يعانون عند مراجعتهم المحاكم في المحافظات الأخرى من بعد المسافة والأزدحام المروري. حرصا على توفير الخدمات للمواطنين بطريقة ميسرة ولتخفيف الضغط على المحاكم الأخرى، لذا فإنني أتقدم باقتراح برغبة التالي:

سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إنشاء مجمع للمحاكم في محافظة مبارك الكبير أسوة ببقية المحافظات.



د.محمد الحويلة

وجود مجمع للمحاكم في المحافظة. فإن سكان محافظة مبارك

قدم النائب د.محمد الحويلة اقتراحا برغبة للاسراع في إنشاء مجمع للمحاكم في محافظة مبارك الكبير أسوة ببقية المحافظات.

جاء في مقدمة الاقتراح ما يأتي:

محافظة مبارك الكبير تعد أحدث محافظات الكويت تأسيسا حيث أنشئت في نوفمبر عام 1999 وكان من المخطط لها أن تصبح دولة المحافظات نظرا لمساحتها الشاسعة وإمكاناتها الكبيرة وموقعها المتميز إلا أنها تعاني من قلة الخدمات ومنها عدم

ذئول مرة في الكويت

شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar

## ستتم دراستها ودمجها مع التقرير المدرج على جدول الأعمال

## الحجرف: 8 تعديلات على قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مع الكثير من القوانين يعتلجها النقص والصور والشواذب عند تطبيقها.

وأكد الحجرف أن هذه الشواذب تحتاج إلى تنقية بين فترة وأخرى بعد أخذ جميع الآراء حتى نصل «بتحريجه» ترضي الجميع متمنيا أن تترى هذه التعديلات النور في الجلسة القادمة.

وتابع الحجرف: إننا كلنا صدور رغبة لهذه الفئة من المجتمع الكويتي ونحن لها كل تقدير واحترام ونسعى لدمجها في المجتمع لتساهم في بناء الكويت لافتا إلى هذه الفئة غير المهتمشة والفاعلة في الكثير من دول العالم.

ما يقارب 8 اقتراحات جديدة على التعديلات المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمة منذ دور الانعقاد الماضي لمناقشتها وإقرارها بقانون متكامل. وأوضح الحجرف أننا ستقوم بدراسة هذه التعديلات مع وزارة التربية والهيئة العامة لذوي الإعاقة ومؤسسة التأمينات الاجتماعية بأسرع وقت لإحالتها لمجلس الأمة وإدراجها مع التعديلات الموجودة على جدول الأعمال. وقال إننا استمعنا لجميع الاقتراحات ولجزء من جمعيات المجتمع المدني وستجتمع مع الجزء الآخر لتكون الصورة متكاملة خاصة أن هذا القانون



مبارك الحجرف



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

بموجب طريقة توزيع الدوائر. وتساءل: لماذا يتم توزيع المناطق على اساس

كشف رئيس لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة النائب مبارك الحجرف عن وجود ما يقارب 8 تعديلات على قانون المعاقين ستتم دراستها وإدراجها على التعديلات المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمة.

وأضاف الحجرف في المركز الإعلامي لمجلس الأمة أنه بعد قيامنا بتعديل القانون رقم 8/2010 الخاص بذوي الإعاقة أثرنا على أنفسنا حتى تكتمل الصورة أن نسمع لجمعيات النفع العام التي تهتم لأمر ذوي الإعاقة.

وأشار الحجرف أننا الآن في سباق مع الزمن لإضافة

## فهاد: تدوير الوزراء محل المساءلة التفاف على الدستور

ينفذ الوزير عائلته فقط؟ وهل هذه الممارسة ستكون سارية مع الاستجابات المقبلة؟ وأضاف «تخلي الروضان وهروب من المساءلة لا يعني تخلينا عن المساءلة الحقيقية في ملفات مستحقة، وإذا عاد لذات النهج في الوزارة المتبقية له سوف نعود بذات المساءلة السياسية عليه».

وخاطب فهاد وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الرياضة محمد الجبري قائلا «أنت رضيت على نفسك الوقوف لهذا الموقف، وأعلم تماما ويعلم غيري من أبناء الشعب الكويتي لماذا تم اختيارك بالذات أنت لتولي مسؤولية الشباب والرياضة». وأضاف «سوف أوجه لك نفس الأسئلة وانتظر منك الإجابة ولا تقبل على نفسك أن تكون كبش فداء لممارسات كان الأولى أن يتحمل من قام بها النتائج وليس أنت، وقد تعلمنا أن رجال الدولة يواجهون لا يهربون». وأكد فهاد دعمه أي استجواب يقدم من النواب بشأن الملف الرياضي، مؤكدا أنه سيذهب مع مقدم الاستجواب إلى أبعد مدى.

في مجلس الوزراء بأن يتم تدويرها إلا أنها أصرت على مواجهة وصعود المنصة.

وأوضح أنه إذا كان الروضان يود أن يقرع أجراس البورصة للمساواة بين الجنسين فكان المفروض أن يقرع هذا الجرس ويتحمل المسؤولية السياسية ويصعد المنصة ويقدّم ما كان مقتنعا ومتعددا به أمام الشعب الكويتي بشأن رفع الإيقاف. وأضاف فهاد أن الوزير الروضان استخدم نفوذه داخل مجلس الوزراء لدفع هذه المواجهة واختار الهروب بالتفاف صارخ وبدعة دخيلة بالتعامل مع الدستور وتفرغ لمواصلة



عبدالله فهاد



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

العلاقة بين السلطتين. وقال فهاد «سالت الوزير الروضان عن الإيقاف الرياضي، وكنت أهدف إلى معرفة الحقيقة وخطة عمل الحكومة لرفع هذا الإيقاف، خصوصا أن دورة الألعاب الآسيوية الأولمبية الـ 18 سوف تقام في إندونيسيا من 18 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2018 المقبلين».

وأضاف «بدلا من الهروب كان الأولى بالوزير الاعتذار للشعب الكويتي، وأن يعتذر لمظلي الأمة الذين تعهد أمامهم برفع الإيقاف الرياضي أثناء تعديل القانون 18/2017، ويقدم استقالته بدل من تهريبه من الأبواب الخلفية». وأشار فهاد إلى أن الروضان لم يتعلم من الوزيرة هند الصباح التي واجهت وأبت إلا أن تواجهه، رغم تحدث أحد النواب دافعا عنها أثناء مناقشة الاستجواب بأنه عرض عليها

اعتبر النائب عبدالله فهاد أن تدوير حقيبة شؤون الشباب من الوزير خالد الروضان إلى الوزير محمد الجبري التفاف على الدستور وتفرغ لمواصلة

وأوضح فهاد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة «إننا أمام مشهد جديد للتفاف على اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وعلى الدستور وتفرغ له بهذه الممارسة التي لم يتم لأبناء الأسرة الحاكمة أو غيرهم من الوزراء». وأشار إلى أن ذلك يعد تهريبا للوزراء من المسؤولية بهذا الالتفاف الخطير وأسناد الوزارات محل المساءلة السياسية إلى غيرهم. وأضاف أن رئيس الوزراء والوزراء أقسموا أمام

الله ثم أمام الأمير والشعب الكويتي على مدى ومسمع من الجميع باحترام الدستور وقوانين الدولة وبيان يؤديها أعمالهم بالإمانة والصدق. وبين أن المواد من 121 إلى 132 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تعنى فقط بالسؤال البرلماني، ما لهذه الأداة الرقابية من أهمية، معتبرا أن السؤال البرلماني مفترق طرق في

## عسكر يقترح توفير وحدات طبية في الأندية



عسكر العنزي

بالسرعة والكفاءة اللازمة، ونظرا لعدم وجود الإسعافات الطبية الكافية لذلك، لذا، فإنني أتقدم بالاقتراح على ما يلي: ونص الاقتراح على ما يلي: «أن تقوم الجهات المختصة في الدولة خاصة وزارة الشؤون الاجتماعية والهيئة العامة للرياضة والهيئة العامة للصحة بالتنسيق مع وزارة الصحة لتوفير وحدات طبية (طبيب ومسعف وممرض وسيارة إسعاف ثابتة) في كل ناد رياضي بالكويت لتقديم الإسعافات الأولية اللازمة والضرورية».

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا برغبة لتوفير وحدات طبية في كل أندية الكويت. ونص الاقتراح على ما يلي: «أن تقوم الجهات المختصة في الدولة خاصة وزارة الشؤون الاجتماعية والهيئة العامة للرياضة والهيئة العامة للصحة بالتنسيق مع وزارة الصحة لتوفير وحدات طبية (طبيب ومسعف وممرض وسيارة إسعاف ثابتة) في كل ناد رياضي بالكويت لتقديم الإسعافات الأولية اللازمة والضرورية».

## الكندري: إحالة المتسببين في تأخير صرف دعم العمالة إلى التحقيق



د.عبدالكريم الكندري

طالب النائب د.عبدالكريم الكندري بإحالة المتسببين في تأخير صرف دعم العمالة الوطنية إلى التحقيق. وقال الكندري في تصريح صحافي إن الحكومة التي لا تستطيع التنسيق بين وزاراتها وجهاتها في صرف دعم العمالة، لا يمكن أن تؤتمن على الحقوق الوظيفية والعالية للمواطنين.

مَشَارِكَةُ الْعَمَلِ

## الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

## عائلة أبو غياض الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

## غياض محمد حسن أبو غياض النعيمات

تعهد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

## «الميزانيات» لتفعيل «هيئة الطرق» وفك التشابك



م. حسام الرومي وم. سعود النقي وم. أحمد الحصان



د. محمد الحويلة ورياض العسائني وعدنان عبدالصمد وعبدالله الرومي أثناء اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي

سلامة تنفيذها. وأشار الأشغال حسام الرومي أكد أنه سينقل ملاحظات اللجنة إلى مجلس الوزراء لضرورة حسم هذه الملاحظات والشائكة وفق تعبيره والمستمرة لسنوات. وأكد عبدالصمد استعداد اللجنة لتبني أي متطلبات تشريعية تسهم في تفعيل دور الهيئة على النحو السليم قانونا، لاسيما أن اللجنة تستشعر الحرج في وجود اعتمادات مالية مرسحة في ميزانيات جهات أخرى يفترض

ذات الصلة بنقل اختصاصاتها للهيئة وموافقها آنذاك على عمليات النقل إلا أن هذا لم يطبق على أرض الواقع. وأوضح أنه رغم انتقال قطاع الطرق من ميزانية الأشغال إلى الهيئة وفق ما هو مثبت لدى اللجنة إلا أن هناك العديد من الملاحظات التي أبدتها الجهات الرقابية لعدم اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة وعدم وجود نظام مالي ما يؤثر على تنفيذ الهيئة لميزانياتها الجديدة والمقرر لها 513 مليون دينار وفق الضوابط الرقابية التي تضمن

هيئة الطرق ووزارتي الداخلية وشؤون الخدمات وبلدية الكويت بسبب عدم نقل الاختصاصات من تلك الجهات إلى الهيئة لأسباب يفترض أن تكون حسمت منذ صدور القانون في سنة 2014 والتعديلات المقدمة عليه في سنة 2015.

وأضاف أن اللجنة بحثت هذا التشابك مع سمو رئيس مجلس الوزراء في اجتماع سابق إلا أنه لم يتم حسمه حتى تاريخه، علما أنه سبق تشكيل لجنة وزارية من مجلس الوزراء لجميع الأطراف

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها أمس مشروع ميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية الجديدة (2018/2019) وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2016/2017 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنها، بحضور وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي. وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد إن اللجنة تبين لها أنه مازال هناك تشابك معقد في الاختصاصات بين

هيئة الطرق ووزارتي الداخلية وشؤون الخدمات وبلدية الكويت بسبب عدم نقل الاختصاصات من تلك الجهات إلى الهيئة لأسباب يفترض أن تكون حسمت منذ صدور القانون في سنة 2014 والتعديلات المقدمة عليه في سنة 2015. وأضاف أن اللجنة بحثت هذا التشابك مع سمو رئيس مجلس الوزراء في اجتماع سابق إلا أنه لم يتم حسمه حتى تاريخه، علما أنه سبق تشكيل لجنة وزارية من مجلس الوزراء لجميع الأطراف